

عام على سقوط الموصل

تمدد «داعش» والتغيير الديموغرافي: إنه زمن الت



حذرت وزارة التخطيط من حصول تغيير ديموغرافي في المناطق التي شهدت نزوحاً واسعاً للأهالي (اف ب)

لطالما كانت التغييرات الديموغرافية نتاجاً للحروب والصراعات. هذا أقله ما كان بارزاً في القرن الماضي. إثر الحربين العالميتين... وهذا ما شهدته القارة الأوروبية كما الشرق الأوسط في مراحل وظروف مختلفة. قبل غزو العراق عام 2003 وبداية تفتت بلاد الرافدين. كان العالم قد شهد على التغييرات الديموغرافية الواضحة في يوغوسلافيا - السابقة - وما سبقها إثر انهيار الاتحاد السوفياتي... قبل أن تحل الصراعات الحالية التي تعيشها دول الشرق العربي رهنًا. في هذا الشأن، بعيداً عن الاتهامات التي يوجهها الإعلام في أغلبها، فإن ما نتج في بلد كالعراق من الغزو الأميركي ومن تمدد تنظيم كـ«داعش» أخيراً ليس متشابهاً. خصوصاً أن احتلال التنظيم لبعض المناطق العراقية كان له الدور الوظيفي الواضح... من سهل نينوى وروزيديالي وصولاً إلى «حزام بغداد»

مدينة الموصل. ولم يكن التنظيم بذلك، فخطف وقتل الآلاف منهم.

ناشط إيزيدي مقيم في أربيل، رفض الكشف عن اسمه، يقول لـ«الأخبار»، إن «الذي حدث للإيزيديين كان مخططاً له منذ عام 2007، عندما قُتل وجرح أكثر من 800 إيزيدي بتفجيرات ناحية القحطانية». ويضيف: «نحن نعرف كل شيء، لكننا نخشى الحديث، هناك من يستهدفنا في أي مكان، ورئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البرزاني، باعنا لداعش، وهذا جزء من مخطط لإفراغ العراق من الإيزيديين، خاصة أن هناك عمليات كبيرة لشراء منازلنا».

أما ديالي، وهي المحافظة التي تُشكل عراقاً صغيراً لما فيها من تنوع ديني وقومي ومذهبي، فإنها أيضاً هدف للمتصارعين، لأن العرب بشقيهم «الشيعي» و«السنني» يوجدون فيها، كذلك يسكنها «أكراد سُنة وشيعة»، وفيها أقلية تركمانية. مراحل الصراع في هذه المنطقة تأخذ مدياً أبعد. يقول الباحث الاجتماعي، سعيد كريم، لـ«الأخبار»، إن «هناك من استغل الحرب ضد داعش، وسعى إلى إحداث تغيير ديموغرافي، خاصة في المناطق القريبة من إقليم كردستان العراق».

لكن النائب عن «ائتلاف متحدون»، رعد الدهلبي، يقول، في تصريح صحافي، إن «القوات الأمنية أجرت بمساعدة المليشيات تغييراً ديموغرافياً في محافظة ديالي، وقامت بتهجير العديد من المواطنين على أساس طائفي». ولا يتفق

بغداد. مصطفى سعدون

يمكن القول إن العراق الآن، لم يعد الحاضنة الحقيقية للأقليات، مثلما كان سابقاً. فهجرة المسيحيين منه تزداد بسرعة، أما الأقليات الأخرى، فلم يعد لها مكان بين القوميات والمذاهب الكبيرة. الإيزيديون كانت لهم حصة من الماساة التي لحقت بالعراق بعد العاشر من حزيران 2014، كما كانت مثلها للشبكة. هكذا

بغداد ستظل القلعة الأخيرة التي تحدد شكل النظام السياسي الذي يحكم البلاد في المستقبل

هي الحال مع الفئات الأخرى، غير «الشيعية» و«السُنّة» و«الأكراد».

في محافظة نينوى، ومركزها مدينة الموصل، هناك صراع كبير وطويل، بين العرب والأكراد، حتى الجارة الشمالية للعراق، تركيا، تُريد إخضاع هذه المدينة ولو سياسياً لإرادتها. هذا حلم الإمبراطورية العثمانية الأزلي.

يوجد صراع أيضاً في مدينة النبي يونس (الموصل)، قضاء تلعفر، الذي تسكنه غالبية «شيعية»، منتمة إلى القومية التركمانية، وهي ثالث قومية في العراق، بعد العربية والكردية... وكذلك في قضاء تليكي، الذي يقطنه المسيحيون الكلدان.

قضاء سنجار، يسكنه الإيزيديون. شهد معقل أتباع هذه الديانة، عملية نزوح كبيرة، مع احتلال «داعش»

كما كان عليه قبل الموصل، فلا أظن أن ذلك سيحصل، هذا شبه مستحيل». كانت رسالة البرزاني واضحة: المناطق التي تُحررها «البشمركة»، لا يمكن تركها لاحقاً، لا للحكومة الاتحادية ولا لأي قوة أخرى. هم يريدون البقاء فيها وضمها للإقليم، هكذا كان يُشير رئيس حكومة كردستان العراق... ليتلاقى بذلك مع عدة تصريحات أطلقها رئيس الإقليم مسعود البرزاني.

وفي بيان صدر سابقاً، عن رجال دين مسيحيين، قالوا إن «مناطقهم في سهل نينوى (القريبة مناطق النفوذ الكردي) تتعرض لتغيير ديموغرافي، وهناك من عمل على هذا الشيء، ووُزِع أراضي وممتلكات، مقابل خلق مجتمع آخر يفوقنا سكاناً أصليين». وأكد البيان أن الشعب في تلك المنطقة «أصبح اليوم مهدداً في وجوده وحقوقه، ولا سيما أن السلطات الحكومية والأطراف السياسية عموماً لا تتعامل بجدية مع الحلول».

المحافظات. كذلك لم تختلف الحال مع القومية التركمانية، التي يقول بشأنها رئيس «الجهة التركمانية» في مجلس النواب، أرشد الصالحي، إنها «هدف لبعض الجهات لطمس هويتها، وإحداث تغيير ديموغرافي في مناطق وجودها».

في مقلب آخر، أصدر، في وقت سابق، مجلس محافظة واسط (جنوبي العراق)، قراراً منع بموجبه بيع العقارات والأراضي للعائلات النازحة التي اتخذت من مناطق المحافظة سكناً مؤقتاً لها. كانت تخشى المحافظة من حدوث أي تغيير ديموغرافي إثر بقاء العوائل النازحة فيها.

أما الأكراد الراغبون بضم الموصل وكرموك إلى إقليمهم، فلم يخفوا شيئاً عن أمنيّاتهم، وهذا ما أكده في تصريح صحافي، رئيس حكومة الإقليم، نجرقان البرزاني، حين قال: «إذا اعتقدنا أن العراق يمكن أن يعود

تصريح النائب مع ما ذهب إليه المتحدث باسم «الحشد الشعبي»، كريم النوري، الذي يشير إلى «وجود رغبات سياسية بتشويه صورة القوات الأمنية والحشد الشعبي، وتتهمها على أساس محاولة إحداث تغيير ديموغرافي».

ويضيف النوري لـ«الأخبار» أن «دخول الحشد الشعبي للمناطق السُنّية لا يعني أنه سينقى فيها... نحن نحررها ليتسلم أبناء تلك المناطق والقوات الأمنية عملية مسك الأرض، ولم نعمل على التغيير الديموغرافي».

وفي بغداد... كذلك جاء الحديث عن احتمالية حدوث تغيير ديموغرافي، خاصة أن أطراف العاصمة (حزام بغداد)، توجد فيها عشائر «سُنّية».

وزارة التخطيط هي الأخرى، حذرت من حصول تغيير ديموغرافي في المناطق التي شهدت نزوحاً واسعاً للأهالي، سواء في نينوى أو صلاح الدين أو ديالي وغيرها من

محورين، الأول إعادة الاستقرار للمناطق المحررة من توفير متطلبات عودة العائلات النازحة والثانية إعادة اعمارها، حيث جرى إنشاء صندوق اعمار المناطق المحررة بقيمة 500 مليار دينار». وأوضح أن «العراق يسعى إلى الحصول على مساعدات دولية لدعم صندوق اعمار المناطق المحررة من خلال الاجتماعات الدولية، وكان آخرها اجتماع الدول السبع الكبار في برلين»، مبيناً أن «نسبتي البطالة ارتفعت إلى 15% بعدما كانت 12%، والفقر لأقل من 30% بعدما كانت 19%».

المتحدث باسم وزارة التخطيط، عبد الزهرة الهنداوي، شدد على صعوبة القيام بمسح كامل عن حجم الضرر الذي لحق بالمناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، مثل نينوى وأجزاء من صلاح الدين والأنبار، مبيناً أن «وزارة التخطيط ستقوم مع وزارات الصحة والبلديات والخدمات والإعمار والتربية والتعليم العالي والحكومات المحلية بقياس حجم الضرر».

وأضاف الهنداوي لـ«الأخبار» أن «حجم الضرر في البنى التحتية كبير جداً، وهناك خطة بالتنسيق مع الجهات المعنية تعتمد على

كلفت العراق مبالغ كبيرة، إذ بلغت من الناتج الإجمالي 15%، ما يقدر بنحو 30 مليار دولار، إضافة إلى تخصيص الحكومة 25 مليار دولار لدعم القوات الأمنية خلال العام الحالي في الميزانية المالية».

وأضاف صالح، في حديث لـ«الأخبار»، أن «القطاعات الإنتاجية في المحافظات التي تشهد عمليات عسكرية أصيبت بالشلل حيث توقف إنتاج النفط في مصفاة بيجي»، موضحاً أن «نسبة النمو في الاقتصاد العراقي أصبحت 1% وفق تقديرات صندوق النقد الدولي مما سينعكس سلباً على البلاد».

العام الماضي بأكثر من 300 مليار دولار وفق خبراء الاقتصاد، كما أن ديوناً مالية ترتبت على العراق بأكثر من 21 مليار دولار بعد شرائه أسلحة بالدفع بالأجل. وكشفت الحصيلة النهائية التي أعدتها اللجنة المسؤولة عن اعمار المحافظات المتضررة أن 870 مبنى حكومياً و218 جسراً و14 نفقاً مرورياً دمرت بالكامل، إضافة إلى 300 كلم من شبكتي سكك الحديد في غرب وشمال البلاد.

المستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة، مظهر محمد صالح، أعلن أن «الحرب ضد تنظيم داعش

بغداد. سلام زيدان

تعرض الاقتصاد العراقي لانكاسة كبيرة بعد سيطرة تنظيم «داعش» على مساحة ثلث البلاد، في العاشر من حزيران 2014، إذ دمرت البنى التحتية لأكثر من ثلاث محافظات بسبب المعارك والقصف المستمر من طيران الجيش والقوة الجوية والتحالف الدولي»، إضافة إلى أن التنظيم استحوذ على أموال البنوك ووقف العديد من المنافذ التجارية وقسم السوق العراقية إلى شمالية وجنوبية. قدرت الخسائر المالية للعراق خلال

أكثر من 300 مليار دولار خسائر اقتصادية